الستينات ادت، وما زالت تؤدي، الى هبوط متسارع في عدد السكان العاملين في الزراعة، والى هبوط مماثل في وزنهم النسبي.

ولقد اظهرت النتائج الاولية للتعداد العام للمساكن والسكان (١٩٧٩) هبوط حجم القوى العاملة الزراعية، بحيث لم تعد تتجاوز ١٤٪ من اجمالي القوى العاملة في البلاد[١٠٤].

وبالمقابل، ارتفعت حصة القطاع الثالث من السكان العاملين بدلا من ان تنخفض. اذ على الرغم من النمو العددي الهام للعاملين في قطاعات الصناعة والتعدين والانشاءات، فان وتائر نمو القوى العاملة لدى قطاعات التجارة والبنوك والادارة العامة والدفاع والخدمات الاخرى ارتفعت بوتيرة اعلى. وعلى سبيل المثال، تستخدم الادارة العامة والدفاع والخدمات الاخرى ما يزيد على ٣٧٪ من اجمالي القوى العاملة الاردنية. ويؤدي هذا التضخم العددي للعاملين في جهاز الدولة المدني والعسكري والمؤسسات المستقلة التابعة له، وكذلك في قطاع التجارة والخدمات المالية والعقارية وغيرها، الى تعميق الاختلال في التوزيع القطاعي للقوى العاملة لصالح القطاعات الثالثية (الخدمية)، كما يؤدي الى اضعاف الوزن النسبي للعاملين في الانتاج المادي، ولا سيما في الصناعة والكهرباء، والبناء، رغم النمو السريع نسبيا لعددهم المطلق.

ان هذا التضخم العددي لحجم العاملين في القطاعات الخدمية (الحكومية والخاصة)، انما يعكس شكلا من اشكال احتدام التناقضات الداخلية للبنية الرأسمالية المحلية التابعة، وذات الخصائص والتوجهات الكومبرادورية ـ الطفيلية. وهو ثمرة لفوضى النمو الرأسمالي واتجاهاتها المتضاربة، ولا يقلل من صحة هذا الحكم واقع ان اعدادا من هؤلاء العاملين في الخدمات يؤدون وظائف تسهل الانتاج المادي وتسهم في تحقيق التراكم الداخلي، كالعاملين في قطاع النقل والتخزين وعمال المشاريع الانتاجية الحكومية، الاشغال العامة، وسلطة المصادر الطبيعية، ومؤسسة المياه والمؤسسات الحكومية المستقلة ذات الطبيعة الانتاجية الاخرى.

---

(١) انظر: «الطبقة العاملة في الاردن: حجمها وتركيبها»، مجلة **الحقيقة**، عمان، نيسان (ابريل) ١٩٧٦.

(٢) راجع: **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥**، عمان: المجلس القومي للتخطيط، د.ت، ص ١.

(٣) **المصدر نفسه**، الجدول ١/ ٢، ص ٤.

(٤) **خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠** ، عمان: المجلس القومي للتخطيط، د.ت، ص ٢٦.

(٥) راجع فهد الفاتك في **الرأي** (عمان)، ٢٨/١٠/١٩٨٢.

(٦) خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥ و١٦.

(٧) الفاتك، **مصدر سبق ذكره**.

(٨) **المصدر نفسه**.

(٩) **النشرة الاحصائية الشهرية**، عمان: البنك المركزي الاردني، المجلد التاسع، العدد السادس، حزيران (يونيو) ١٩٧٣، جدول رقم ٣٢.

(١٠) **المصدر نفسه**، جدول رقم ٤١.

(١١) **التقرير السنوي السابع عشر لعام ١٩٨٠**، عمان: البنك المركزي الاردني، جدول رقم ٢٨، ص ٤٩ و **التقرير السنوي الثامن عشر لعام ١٩٨١**، عمان: البنك المركزي الاردني، جدول رقم ٣٣، ص ٦٨.

(١٢) خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١.

(١٣) **السياسات الزراعية العربية، الجزء الثاني، السياسة الزراعية للمملكة الاردنية الهامشية**، الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، ١٩٨٢، ص ٤٨ ـ ٥٠.

(١٤) **جواد العناني وتيسير عبد الجابر، مشروع الثقافة السكانية، مجموعة محاضرات وابحاث في القضايا السكانية**، عمان: وزارة العمل، ١٩٨١، ص ١٧٩.

(١٥) لمزيد من التفاصيل راجع: د. جواد العناني وتيسير عبد الجابر، **تجربة الاردن وسياساته حول انتقال القوى العاملة**، عمان: ١٩٨١، جدول رقم ١٢.

(١٦) لمزيد من التفاصيل راجع **المصدر نفسه**، الفصل الثاني.

(١٧) **التقرير السنوي التاسع عشر لعام ١٩٨٢**، عمان: البنك المركزي الاردني.

(١٨) لمزيد من التفاصيل راجع: **خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥**، عمان: المجلس القومي للتخطيط؛ وكذلك: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، **مصدر سبق ذكره**، وخطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**.